

تعتبر المياه في الزراعة عنصرا أساسيا للإنتاج ، ويحدد توفرها التوسع في سياسة الاستيطان ونمو المستوطنات الصهيونية الجديدة في الأراضي المحتلة لذلك يخضع استعمال المياه في الزراعة الى تنظيم دقيق تشرف عليه وزارة الزراعة مع الوكالات اليهودية المسؤولة مباشرة عن انشاء المستوطنات الجديدة . فكلما توفرت كمية اضافية من المياه انشئت مستوطنة جديدة ولم يحدث ، الا فيما ندر ، ان انشئت مستوطنة قبل توفر كمية المياه لها لانه يخصص لكل واحدة منها حسب نوعية المزارع فيها ، كمية من المياه تستهلكها تحت اشراف المرشدين الزراعيين لاحتساب اي هدر في استعمالها . لكن غالبا لا تصل الى المستوطنة ، خاصة في جنوبي اسرائيل وفي الجبال ، الكمية المحددة لها من المياه بينما تنعم المستوطنات القديمة التي انشئت قبل قيام الدولة بكميات واغرة من المياه تمكنها من التوسع تدريجيا في المساحات المروية حتى تزداد غنى وتبقى متفوقة على المستوطنات الجديدة .

المياه اذن نادرة وقيمة وتتقضي الضرورة حسن استعمالها بلوغ اقصى درجة من الانتاجية ، لذلك تركزت جهود الخبراء الصهيونيين على تحديد حاجة كل نوع من التربة في فلسطين المحتلة الى المياه واختيار الزراعات الملائمة لكل نوع من التربة وتعيين وسائل الري الاكثر فعالية لها وعمليات الري التي يحتاج اليها كل نوع من الزراعات مع تحديد كمية المياه التي تستهلكها كل عملية ري والبعد الزمني بين عمليات الري . وكانت النتيجة ان اعتمدت المستوطنات الزراعية الصهيونية طريقة الري الرذاذي لانها تلائم اوضاع البلاد الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية فهناك ٩٠٪ من مساحة الأراضي المروية في اسرائيل تروى بطريقة الري الرذاذي (٢٣) . وهذه الطريقة تساعد كثيرا على ضبط المياه ومنع هدرها لكنها تتطلب توظيف رؤوس اموال كبيرة لمد شبكات الري الخاصة بها في المزارع . ويرضى المسؤولون الصهيونيون بها رغم ارتفاع كلفتها نظرا لفوائدها خاصة من ناحية توفير المياه ليتسنى لهم انشاء مستوطنات جديدة تستوعب مهاجرين جددا الى اسرائيل .

اما المستهلكون الاخرون للمياه ، المدن والصناعة ، فتتراوح نسبة استهلاكهم السنوي بين ١٥ و ٢٠٪ من كمية المياه المستهلكة في اسرائيل . يشمل استهلاك المدن المياه المستهلكة في المنازل والمؤسسات التجارية والصناعات الصغيرة وورش الاشغال العامة والمؤسسات الحكومية . وقد كان معدل التزايد السنوي في استهلاك المدن ٢٤٨٪ سنويا بين عام ١٩٤٨/٤٩ وعام ١٩٥٨/٥٩ اي ما يعادل تقريبا التزايد الطبيعي للسكان ، لكن بعد هذا التاريخ اتخذت اجراءات لحمل سكان المدن على توفير المياه فانخفض الاستهلاك انخفاضاً ملموساً بشكل ان كمية المياه التي استهلكت عام ١٩٦٦/٦٧ اي بعد تسع سنوات كانت تقارب كمية المياه المستهلكة عام ١٩٥٨/٥٩ . وتبلغ نسبة استهلاك المدن من المياه نحو ١٤٪ من مجموع كمية المياه المستهلكة في اسرائيل ولا يتعدى استهلاك الفرد ٨٠ مترا مكعبا من المياه سنويا (٢٤) . اما استهلاك الصناعة فيشمل على المياه التي تستهلكها المصانع (٢٥) وبعض المؤسسات التجارية التي يزيد استهلاكها السنوي على ٥٠٠ متر مكعب من المياه . ولا تتعدى نسبة استهلاك الصناعة ٥٪ سنويا من كمية المياه المستهلكة . وتختلف هذه من مصنع لآخر ، فمصانع الاغذية والورق تحتاج الى كمية كبيرة من المياه اما الصناعات الاخرى فتستهلك كمية ضئيلة من المياه . وكان معدل التزايد السنوي للاستهلاك قبل عام ١٩٦٤ بطيئا اذا قيس بمعدل تزايد الانتاج الصناعي ، وهبط هذا المعدل في السنة التالية بنسبة ٦٪ ثم عاد وارتفع في السنة التالية لها بمعدل ٩٪ ولم تتعد زيادته ١٥٪ في عام ١٩٦٦/٦٧ لكن ارتفع في عام ١٩٦٧/٦٨ الى ١٠٪ فالى ٦٪ و ٧٪ في السنتين التاليتين (٢٦) ويعود ذلك الى انطلاقة الصناعات الاسرائيلية بعد حرب الخامس من حزيران لتلبية الحاجات العسكرية وحاجات استهلاك سكان الأراضي المحتلة حيث تصرف المنتجات الصناعية الاسرائيلية .